شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار
في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%
To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

يصعب قراءة الصفحات
الاصلية

١٠٥١٢
رسائل

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون العام

رسالة دكتوراه في موضوع

الحرية السياسية

مقدمة من الطالب
صالح حسن سميع
المدرس المساعد بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء

لجنة الحكم على الرسالة مكونة من:

الأستاذ الدكتور : مصطفى أبو زيد فهمي
أستاذ ورئيس قسم القانون العام - بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية

الأستاذ الدكتور : رمزي طه الشاعر
نائب رئيس جامعة عين شمس، وأستاذ القانون العام بالكلية وعميدها السابق ومشرف على الرسالة

الأستاذ الدكتور : محمد رفعت عبد الوهاب
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بالكلية

٢٠٠٤

الزهراء للإعلام العربى
قسم النشر

ص. ب : ١٠٢ مدينة نصر – القاهرة – تلغرافياً : زاهراتيف – تليفون ٦٠١٩٨٨ – ٢٦١١١٠٦ – تلكس ٩٤٠٢١ رائف يوان
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U . N

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ

صدق الله العظيم

الشورى - ٣٨-

الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

حقوق الطبع محفوظة

ولا يجوز طبع أى جزء من هذا الكتاب
أو خزنه بواسطة أى نظام لخزن المعلومات
أو استرجاعها أو نقله على أية هيئة
أو بأية وسيلة سواء أكانت الكترونية
أو شرائط ممغنطة أو غير ذلك
إلا بإذن كتابى صريح من الناشر .

الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربى

تصميم الغلاف : عصمت داوستاشى
إخراج فنى : السيد المغربى

إهداء

إلى المحكومين - كي لا يقعوا في هاوية العبودية -

وإلى الحاكمين - كي لا يقعوا في هاوية الاستعباد -

وإلى جامعة صنعاء - وفاءً وعرفانًا -

إلى هذه وأولئك - أقدم هذه الرسالة.

مـقـدّمـة

من الحقائق الثابتة أنّ حقوق الإنسان ، وحرياته الأساسية لصيقة بشخصه ، وأنّ كمال إنسانيّته ونقصانها مرهونتان بقدر ما يتمتع به من حقوق ، وما ينعم به من حريات . ومن هنا قيل : الإنسان بحقوقه وحرياته ، فإذا كان يملك كل الحقوق والحريات كانت إنسانيّته كاملة ، وإذا افتات أحد على حق من حقوقه أو حرّية من حرياته الأساسيّة أو انتقص منها ، كان فى ذلك الافتئات أو فى هذا الانتقاص انتقاص ، واعتداء على إنسانيّته ، وكلّما تعددت الحقوق والحريات التى تسلب من الإنسان ، يكون الانتقاص من إنسانيّته بنفس ذلك القدر [1] .

ومما لا ريب فيه أنّ الإنسان الذى لا يتمتّع بحقوقه وحرياته الأساسيّة لا يشعر بحضورٍ فعال فى الوسط الاجتماعى والسياسى الذى يعيش فيه ، بل يشعر بالاغتراب الاجتماعى والسياسى ، وما يترتب على هذا الشعور السلبى من عدم مبالاة واكتراث بقضايا الجماعة الكبرى إن على الصعيد الداخلى ، وإن على الصعيد الخارجى ، وبهذا لا يمكن أن يكون هذا الإنسان عنصراً نافعاً وفعالاً فى مجتمعه ، فلا يستطيع أن يقدّم لوطنه ما بوسعه تقديمه من إبداعٍ وخير لصالح المجموع .

---

(١) حول نفس المعنى راجع : الأستاذ : حسين جميل : حقوق الإنسان فى الوطن العربى ، سلسلة الثقافة القومية ، رقم (١) ، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت ، طبعة ١٩٨٦ م ، ص ١١ ـ ١٣ .

ومن استقراء تاريخ النظم السياسيّة نصل إلى حقيقةٍ مؤداها : أنّ الاستبداد السياسى هو مكمن الداء فى انتقاص أو انعدام الحقوق والحريات الأساسيّة للأفراد . فما من ثورةٍ قامت ، وما من نظامٍ سياسى إنهار إلاّ وكان انعدام الحريّة السياسية – بضماناتها القانونية والواقعيّة – هو بداية النهاية لأى تنظيم سياسى ذلك أنّ انعدام الحريّة السياسيّة تعقبه الكثير من التداعيات السلبيّة التى تؤدى فى النهاية إلى انهيار النظام السياسى القائم :

ففى البداية تصاب الجماعة باستبداد سياسى يتمتع به الحاكم ، فتمارس الحرّية السياسيّة فى دائرةٍ مغلقة ، فتنعدم معها كل سلطةٍ حقيقية للشعب ، وتضيع كل أو معظم مظاهر الحريّة السياسيّة التى تمكّن أفراد المجتمع السياسى من المشاركة الفعليّة فى حكم أنفسهم بأنفسهم فى إطار المقومات الأساسية التى ارتضوها .

ويترتب على الاستبداد السياسى وانعدام الحريّة السياسيّة ضياع الحقوق والحريات الأساسيّة للأفراد . فالنظام السياسى الذى يمارس الحريّة السياسيّة فى دائرةٍ مغلقة ، لابد وأن يتنكّب الصواب فينكّل بمن يتصوّر أنهم خصومه – حتى وإن لم يكونوا من خصومه – ولا يعبأ بالحريات الشخصيّة أو بغيرها من الحريات الأخرى .

ويتزامن مع ضياع الحريّة السياسية والحقوق والحريات الأساسيّة ، ضياع فى العدل الاجتماعى . وتفسير هذا المآل السلبى للعدل الاجتماعى هو أنّ الاستبداد السياسى لابد وأن يفرز – بحكم طبيعته – فئات صغيرة مستغله تعين المستبد وتؤيده ، وتزيّن له صنيع أعماله ، وقد تتكّون هذه الفئات الصغيرة من شرائح اجتماعيّة مختلفة . وهذه الفئات الصغيرة لابّد وأن تتمتع بامتيازات كثيرة ، وتتسلّط على الكتل الشعبيّة التى لا تدخل فى الدائرة السياسيّة التى استأثر بها الحاكم ، وتنعم بما تشاء من مزايا السلطة والثراء

والجاه . ويترتب على هذا الوضع اهتزاز فى قيم المساواة ، فتكون التوترات الاجتماعيّة والاقتصادية والسياسيّة هى الأمر المؤكد فى هذه الحالة [1] .

وفى النهاية ينهار النظام السياسى بثورة أو بانقلاب عسكرى وتكون الأمّة خائرة القوى أمام التحديات الكبرى ، داخلياً وخارجياً .

وفى استقراء الوضع السياسى الحالي فى الوطن العربى ما يؤكد الحقيقة السابقة بكل تداعياتها: فمنذ بداية الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات كان يُنظر إلى الحريّة السياسيّة بكل ضماناتها بعين الشك والرّيبه فى أغلب الأحيان ، لاعتبارين :

الاعتبار الأول : [2] أنّها تقف حجر عثرة فى طريق التنمية الشاملة ، فالتنمية الشاملة لا ينفع معها من أنماط النظم السياسيّة إلاّ النمط الشمولى بما يقتضيه من مركزيّة الدولة التى تقوم بالتخطيط ، ويلتف الشعب من حولها للتنفيذ .

الاعتبار الثانى : [3] أنها لا تتناسب مع الاستعدادات الجارية لخوض معركة المصير مع « إسرائيل » . ومن هنا برز الشعار العربى المعروف بأن « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » .

---

(١) حول هذا المعنى راجع : د . مصطفى أبو زيد فهمى : فن الحكم فى الإسلام ، المكتب المصرى الحديث ، طبعة ١٩٨١ م ، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤ .

(٢) حول نفس المعنى راجع : د . على الدين هلال وآخرين : الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، سلسلة كتب المستقبل العربى رقم (٤) ، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م ، ص ٣١٣ ـ ٣١٤ .

(٣) حول هذا المعنى راجع : د . سعد الدين إبراهيم وآخرين : أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م ، ص ١٣ من المقدّمة .

وقد أثبتت الأحداث اللاحقة عدم صحة المقولتين : فلا التنمية تحققت عند مستوياتها المطلوبة ، ولا إسرائيل رحلت عن الأرض التى اغتصبتها [١] .

ومن ثم ظهر القول : بأنّ الحريّة السياسيّة بكل ضماناتها هى الأرض الصلبة لبناء التنمية الشاملة ، وأنّها حجر الزاوية فى بناء جبهةٍ داخلية قويّة بحيث تكون قادرة على مواجهة التحديات الخارجيّة [٢] .

مما تقدَّم يظهر الدافع لإيثارنا هذا الموضوع على ما سواه من موضوعات القانون العام . فالحرية السياسيّة فى العالم العربى تعانى من أزمة شديدة لا تخطئها العين سواء على صعيد الفكر أم على صعيد الممارسة .

---

(١) والحقيقة إنّما حدث هو العكس : فإسرائيل التى وصل عدد الأحزاب السياسية فيها ستة وعشرين حزباً عام ١٩٥٩ م قطعت شوطاً كبيراً فى مجال التنمية ، كما تقدّمت عسكرياً فصارت قوة مرهوبة الجانب ، إلى الحد الذى وصلت معه إلى ضرب أى خطر عربى يهدد أمنها مهما كان بعيداً كضرب المفاعل النووى العراق قرب بغداد ، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينيّة بتونس .

(٢) فقد رصد البعض أولويات الهموم التى تشغل بال المواطن العربى وكل القوى السياسيّة فى الساحة السياسيّة العربيّة ، فوصل إلى نتيجةٍ مؤداها : إنّ الحريّة السياسيّة ـ بكل ضماناتها ـ تقف فى أعلى درجات سلّم الهموم العربيّة ، وهذا هو نص العبارة : « يمكن القول : إنّ هناك اليوم اتجاهاً متزايداً بين مختلف القوى السياسية الوطنية والقوميّة على أهمية المناخ الديمقراطى ، واحترام تعدد الآراء ، واحترام حقوق الإنسان ، وأن التنمية العربيّة ، والوحدة العربيّة لا يمكن تحقيقها فى غياب احترام حقوق الإنسان ، ذلك أنّ الإنسان هو هدف التنمية وأداتها ، وهو هدف الوحدة وأداتها . هناك أيضاً اتفاق عام على أن الواقع العربى فى هذا الشأن يتطلب تغييرات مهمة ، وأن الحكومات العربية المختلفة لا تحترم حقوق الإنسان بشكلٍ أو بآخر ، وأن الفارق بينها فى هذا الصدد هو فارق فى الدرجة وليس فى النوع ، وأن هذا الوضع يطرح تأثيرات مدمرة على الأمة العربيّة » .

فهناك تعطيل للفعاليات السياسيّة ، وهناك قيود على حريّة المواطنين فى إبداء آرائهم ، وهناك تدعيم للاتجاهات القطريّة ، وهناك تحويل منظم للفكر إلى دعاية ، وهناك صحافة لا تحترم عقل الإنسان ولا تستحث تفكيره ولكن تسعى إلى تعبئته وفقاً لوجة نظرٍ واحدةٍ . وإذا كان هذا الوضع ينصرف عموماً إلى الجماهير العربيّة ، فينبغى الإقرار بأنّه يوجد بشكل أقوى بالنسبة للنساء ولبعض الأقليات .

هذا الوضع أدّى ـ من بين ما أدى إليه ـ إلى تعطيل ملكة الفكر المستقل ، والإبداع الخلاق فى شؤون الأمّة ، وأوجد حالة من الشلل لاشك أنّها تؤثر فى المسارات السياسية والاجتماعيّة .

ففى أغلب البلاد العربيّة يتردد المثقف عشرات المرات وهو يصوغ أفكاره ، ويختار عباراته بدقة متناهية وحرص شديد يؤدى أحياناً إلى غموض المعنى وتشويهه . وبرع بعضنا فى ابتكار الحيل والأساليب لتسريب المعانى =